

الخيارات المتاحة أمام السياسة النفطية العراقية

الأستاذ الدكتور مايج شبيب الشمري الباحث زمن راوي سلطان
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة

المقدمة

لاشك في ان النفط يعد الدعامة الأساسية للاقتصاد العراقي فهو المصدر الأول لتمويل ميزانية الحكومة العراقية حيث بلغت نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات في عام 2008 بما يقارب (93.4%) في حين بلغت نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات في العام ذاته بما يقارب (96.9%) اما نسبة مساهمة النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لعام 2008 فقد بلغت (55%) وهذا يعكس الأهمية التي يتمتع بها النفط في سير عجلة الاقتصاد العراقي في وقت تتضاءل فيه أهمية القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي في توفير العملة الصعبة او على الأقل تحقيق الاكتفاء الذاتي.

اما على مستوى الاحتياطي فقد شكل الاحتياطي العراقي بما يقارب 10% من الاحتياطي العالمي عام 2008 في حين ان انتاجه النفطي لم يشكل سوى 2.8% من الانتاج العالمي ونظرا لما يمتلكه العراق من احتياطي نفطي ضخم وانخفاض كمية انتاجه بالنسبة للعالم فضلا عما يمتاز به النفط العراقي من مميزات كقربه من سطح الارض مما يجعل تكلفة استخراجه منخفضة ووجوده في مناطق اليابسة مما يجعل عنصر المخاطرة ضعيف في عملية الاستثمار لذا كان لابد من الوقوف على اهم الخيارات المتاحة لغرض النهوض بواقع القطاع النفطي والذي عانى من الاهمال نتيجة للحروب التي خاضها النظام السابق ناهيك عن الفترة المظلمة (العقوبات الاقتصادية) والتي ابعدت القطاع النفطي العراقي عن التقدم التكنولوجي والوسائل التقنية الحديثة المستخدمة في الصناعة النفطية فضلا عن الوسائل التي استخدمها النظام السابق في سبيل استخراج اكبر كمية من النفط الخام بعد السماح للعراق بتصدير النفط مقابل الغذاء كضخ كميات كبيرة من الماء تفوق الكميات المتعارف عليها في استخراج النفط مما ادى الى رداءة نوعية النفط المستخرج وزيادة لزوجته من جهة وانخفاض العمر الافتراضي للابار النفطية من جهة اخرى.

وقد تمثلت مشكلة البحث بان استغلال الثروة النفطية في العراق لم يحقق شروط الكفاءة الاقتصادية من حيث الكم والكيف فضلا عن عدم وضوح سياسة البلد في اختيار النمط الاستثماري الذي يتم بموجبه استغلال الثروة النفطية

أما أهمية البحث فقد اكتسبت من خلال تحليل وبيان اهم الخيارات التي يمكن لمخطط السياسة النفطية اللجوء اليها في سبيل استغلال هذا المورد الناضب كما وانطلقت فرضية البحث في ان إنتاج النفط العراقي انحرف عن الوضع الإنتاجي الأمثل مما يحتم ضرورة اختيار البديل الأفضل في استثمار هذه الثروة

وقد تمثل هدف البحث بنهوض واقع القطاع النفطي من خلال استعراض الخيارات المتوفرة لتحقيق ذلك، أما تبويب البحث فتضمن خمس فقرات، تناولت الأولى استمرار الوضع القائم، أما الفقرة الثانية فتناولت الاستثمار الوطني المباشر، في حين تناولت الفقرة الثالثة الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الفقرة الرابعة فتناولت الاستثمار المشترك، وكانت الفقرة الأخيرة بصدد جولات التراخيص، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً : استمرار الوضع القائم

يمتلك العراق احتياطاً نفطياً مؤكداً قوامه (115) مليار برميل وهو ما يشكل نسبة 10% من الاحتياطي النفطي العالمي ويأتي بذلك بالمرتبة الثالثة بعد المملكة العربية السعودية، ويتوقع الخبراء ان يتفوق الاحتياطي النفطي في العراق على الاحتياطي النفطي في دول الخليج الأخرى إذا ما تم إكمال عمليات البحث والتنقيب في الأراضي التي لم تلق مسحاً جيولوجياً، فكثير من قطاعات الصحراء الغربية لم ترسم لها خرائط بترولوجية دقيقة، ويتوقع ان يتواجد فيها كميات كبيرة من النفط الخام . حيث تشير التقديرات الأولية الى احتمال وجود (200) مليار برميل نصفها يمكن ان تكون احتياطياً مؤكداً⁽¹⁾.

ويمتلك العراق حالياً (73) حقلاً بترولياً لا يستغل منها بشكل كامل سوى (15) حقلاً، وعلى الرغم من انخفاض تكلفة إنتاج النفط الخام في العراق لوجود النفط على مقربة من سطح الأرض وكذلك عدم وجود عقبات جيولوجية ، إلا ان إنتاج النفط لا زال منخفضاً مقارنة بالاحتياطي الذي يمتلكه العراق⁽²⁾.

ويمكن تصور انخفاض حجم الإنتاج إذا ما عملنا بان عدد الآبار النفطية المحفورة لا تتجاوز (1500) بئر. في حين يؤكد الخبراء انه بالإمكان ان يصل عدد الآبار في العراق الى (100) الف بئر يضاف الى ذلك ان كلفة استكشاف النفط العراقي تعتبر من أوطأ التكاليف ليس على مستوى الشرق الأوسط بل على مستوى العالم، حيث تتراوح هذه التكلفة بين (1.5-2) دولار للبرميل وعند مقارنة عدد الآبار المحفورة مع المساحة التي يتواجد فيها النفط الخام نلاحظ إنها منخفضة حيث يوجد بئر واحد لكل (29) كيلو متر، وهذا يدل على ان احتمالات وجود النفط في التراكيب التي لم تشهد عمليات حفر كبيرة جداً، كما إن عمليات الحفر بقيت محصورة بأعمال الحفر العمودي وعدد محدود من الآبار المائلة، في حين لم يتم استخدام الحفر الأفقي مما أدى الى انخفاض إنتاجية البئر مقارنة بالخرين⁽³⁾. وهكذا نلاحظ بان الطاقة الإنتاجية النفطية في العراق تبدو معطلة وقاصرة على حقلين هما حقل الرميلة في جنوب العراق والذي يتواجد فيه (663) بئراً منتجاً والحقل الثاني هو حقل كركوك في شمال العراق والذي يوجد فيه (337) بئراً منتجاً . أما عمليات الاستخلاص الثانوي المعتمدة في إنتاج النفط الخام فلا زالت قديمة، فلم يتم استخدام عمليات الاستخلاص الحديثة بل بقيت تلك العمليات تعتمد على الضغط الذاتي للبئر وكذلك الحقن بالماء وهذا أدى بدوره الى رداءة نوعية النفط المنتج بالإضافة إلى زيادة لزوجته .

وعلى الرغم من انخفاض تكاليف تطوير الإنتاج (تكاليف تطوير الآبار ومنشآت الإنتاج) والتي لا تتجاوز دولاراً واحداً للبرميل، إلا أنه لا زالت عمليات التطوير تسير ببطء بسبب غياب الإدارة والمعالجة الصحيحة للمشاكل المكمية .

أما طاقات التكرير للمصافي فإنها لا زالت منخفضة ودون المستوى المطلوب على الرغم من ارتفاع الطلب على المنتجات النفطية، ويرجع السبب في ذلك الى عدم توفر الآلات والمكانن الحديثة ، فالآلات والمكانن المستخدمة في أهم المصافي العراقية كمصفي البصرة ومصفي الدورة ومصفي بيجي تعاني من التقادم إضافة الى تعرضها الى أعمال نهب وسلب وحرق بعد الحرب الأخيرة على العراق عام 2003، كما ان الأعمال الإرهابية التي طالت الأنابيب التي تنقل النفط الخام الى المصافي قد أدت الى انخفاض كميات النفط المجهزة الى المصافي وبالتالي انخفاض كمية إنتاج المشتقات النفطية⁽⁴⁾.

ويرى الخبير النفطي العراقي عصام الجلي ان المصافي العراقية تعمل حالياً بطاقة إنتاجية تتراوح بين 50-75%، مما أدى الى حدوث نقص في عرض المنتجات النفطية مقارنة بالطلب عليها الأمر الذي أدى الى استيراد تلك المنتجات من الدول المجاورة بتكاليف عالية بلغت (22) مليون دولار شهرياً، كما ان تقادم الآلات والمكانن المستخدمة في عمليات التكرير أدت الى انخفاض الكميات المستخلصة من المنتجات النفطية من النفط الخام⁽⁵⁾، ويوضح الجدول (1) كمية الإنتاج والاستهلاك للمنتجات النفطية خلال المدة (2004-2008).

الجدول (1) كمية الإنتاج والاستهلاك لأهم المنتجات النفطية خلال المدة (2004-2010)

السنة	البنزين			زيت الغاز			النفط الأبيض			الغاز السائل		
	الإنتاج م/3 يوم	الاستهلاك م/3 يوم	الفجوة م/3 يوم	الإنتاج م/3 يوم	الاستهلاك م/3 يوم	الفجوة م/3 يوم	الإنتاج م/3 يوم	الاستهلاك م/3 يوم	الفجوة م/3 يوم	الإنتاج م/3 يوم	الاستهلاك م/3 يوم	الفجوة م/3 يوم
2004	10115	18939	8824-	12371	17838	5467-	6132	8445	2313-	2048	4200	2152-
2005	9713	21155	11442-	11025	18451	7426-	4782	7135	2353-	1935	4664	2729-
2006	9257	15885	6628-	10130	12585	2455-	4678	5830	1152-	1468	3140	1672-
2007	7979	12520	4541-	9345	10372	1027-	4717	5180	463-	1749	2791	1042-
2008	9228	12897	3669-	11008	11589	581-	6202	6045	157-	2355	3374	1019-
2009	10025	13100	3075-	11120	11670	568-	6705	6780	75-	2610	3395	785-
2010	10110	13180	3070-	11404	11720	316-	6950	7043	480-	2885	3510	625-

المصدر : وزارة النفط ، التقرير السنوي عن انجازات وزارة النفط (2010)

- العمود الرابع والسابع والعاشر والثالث عشر من عمل الباحثين.

م³ = 1000 لتر

ومن خلال الجدول (1) نلاحظ انخفاض الكمية المنتجة من المنتجات النفطية مقارنة بالكميات المستهلكة منها مما أدى الى حدوث فجوة بين الإنتاج والاستهلاك، كما نلاحظ ان الفجوة القائمة بين الإنتاج والاستهلاك خلال العام 2007 قد انخفضت على الرغم من انخفاض كمية الإنتاج في تلك السنة، ويرجع السبب في ذلك الى ارتفاع أسعار المنتجات النفطية الأمر الذي أدى الى ترشيد الاستهلاك، كما نلاحظ من الجدول ذاته ان منتوج البنزين أكثر المنتجات استهلاكاً، ويرجع السبب كما يرى السيد ثامر الغضبان وزير النفط العراقي الاسبق الى زيادة عدد السيارات المستوردة والتي بلغ عددها ما يقارب مليون سيارة .

كما ان هناك أسباب فنية وراء حدوث أزمة في توفير المنتجات النفطية داخل العراق والتي من أهمها فقدان أساليب ضبط الكم والنوع، بالإضافة الى عدم وجود عدادات في السيارات الحوضية الناقلة للمنتجات النفطية بالإضافة الى رداءة نوعية المنتجات النفطية والتي تؤدي الى ارتفاع نسبة النضاح بشكل يفوق النسبة المحددة لها والبالغة (0.005)، وبالتالي يؤدي الى ممانعة المسؤولين في المستودعات أو في محطات توزيع المنتجات النفطية دخول السيارات التي يوجد فيها نقص يفوق تلك النسبة .

أما الطاقة التصديرية للعراق فلا زالت منخفضة ليس بسبب نقص الطاقة الإنتاجية فقط وإنما بسبب تعرض شبكة الأنابيب الناقلة للنفط الخام الى هجمات إرهابية في وقت يعاني فيها القطاع النفطي من انخفاض السعة التخزينية، حيث شكلت الهجمات الإرهابية على أنابيب نقل النفط الخام ما نسبته 55% من إجمالي الهجمات الإرهابية التي تعرضت إليها المنشآت النفطية في عموم العراق فبسبب تلك الهجمات توقف تصدير النفط الخام العراقي من المنفذ الشمالي لمدة (651) يوم خلال الفترة (2004-2007) أي ما نسبته 72% من تلك الفترة⁽⁶⁾.

وفي الوقت الحاضر برزت مشكلة أخرى عانت منها السياسة النفطية في العراق وهي مشكلة ترسيم الحدود مع الدول المجاورة وخاصة ان اغلب الحقول النفطية العراقية قريبة من تلك الحدود .

كما حدث لحقل الفكه في محافظة ميسان مع جمهورية إيران حيث ان ذلك لا يعني انتزاع الثروة النفطية العراقية فقط بل يؤدي الى تأخير عملية استثمار واستصلاح الحقول النفطية العراقية الأخرى . ومن خلال ما تقدم نلاحظ ان هناك تحديات كبيرة أمام السياسة النفطية في العراق في الوقت الحاضر، كانهخفاض الطاقة الإنتاجية على الرغم من وجود خزين نفطي هائل وكذلك بطء عملية استصلاح الحقول النفطية وزيادة استهلاك المنتجات النفطية بشكل يفوق قدرة المصافي العراقية على توفيرها ، مما أدى الى اتساع الفجوة بين إنتاج واستهلاك المنتجات النفطية في العراق بالإضافة الى انخفاض الطاقة التصديرية وعدم توفير الآلات والمكانن الحديثة للمنشآت النفطية، لذا يرى الباحثان انه ليس من مصلحة العراق السير وفق تلك السياسة النفطية التقليدية.

ثانياً: الاستثمار الوطني المباشر

ان نمط الاستثمار الوطني المباشر لم يكن وليد فكرة اليوم فبعد صدور قانون رقم (80) لسنة 1961 والذي استرجع (99.5%) من الأراضي الخاضعة لامتيازات النفطية سيئة الصيت والتي كانت تحت سيطرة الشركات الاحتكارية اخذت الحكومة العراقية على عاتقها استثمار ثروتها النفطية فشرعت لذلك قانون رقم (11) لسنة 1964 والمتضمن تأسيس شركة النفط الوطنية (انوك) لغرض استثمار الأراضي التي انتزعت من الشركات الاحتكارية الا ان الشركات مارست ضغوطها لجعل شركة النفط الوطنية تدور في فلكها⁽⁷⁾.

وكان المفروض ان تبدأ شركة النفط الوطنية بتحديد مناطق الاستثمار الا انها أصبحت طرفاً للمفاوضات والتي اسفرت عن تأسيس شركة نفط بغداد بين شركة النفط الوطنية والشركات الاجنبية بنسبة الثلث للاولى والثلثين للثانية شرط ان تتنازل الاولى عن (32000 كيلو متر مربع) لقاء مساهمتها وفي عام 1967 شرعت الحكومة العراقية قانون رقم (97) والذي خصص لشركة النفط الوطنية حقوق استثمار الموارد البترولية في جميع الاراضي العراقية بما فيها المياه الاقليمية والمصالح العراقية بمنطقة الحياد⁽⁸⁾.

وتطبيقاً لما جاء به قانون رقم (97) لسنة 1967 اصدرت الحكومة العراقية قانون رقم (123) لسنة 1967 لإعادة تكوين شركة النفط الوطنية⁽⁹⁾.

وقد استطاعت شركة النفط الوطنية من التعاقد مع بعض الشركات والمؤسسات النفطية لغرض تزويدها بالمعدات والآلات وتدريب الفنيين العراقيين ويوضح الجدول (2) اهم الاتفاقيات التي عقدتها شركة النفط الوطنية.

الجدول (2) أهم الاتفاقيات التي عقدتها شركة النفط الوطنية

تاريخ الاتفاقية	الدولة او المؤسسة	هدف الاتفاقية
1969/6/21	مؤسسة مستبتو واكسبورت السوفيتية	تجهيز الشركة بالأجهزة والمعدات والخبرات الفنية
1969/10/21	مؤسسة كيموكومبلكس الهنغارية	حفر أربعة آبار نفطية في شمال الرميطة
1969/10/21	معهد البترول الفرنسي	إنشاء مختبرات حقلية في البصرة
1971/3/7	مؤسسة كيموكومبلكس الهنغارية	حفر ثلاثة آبار نفطية في حقل جمبور كركوك
1972/3/5	بترويراس البرازيلية	تطوير حقل مجنون ونهر عمر
1973/3/27	مؤسسة جيومين الرومانية	حفر خمسة آبار نفطية في شرق بغداد
1974/2/22	مؤسسة ماشينو اكسبورت السوفيتية	إجراء مسح زلزالي في خانقين وديالى
1980/6/22	شركة ايجب الايطالية	تطوير حقل حلفاية
1982/1/29	مؤسسة تكنو اكسبورت السوفيتية	حفر حقل غرب القرنة
1984/6/27	مؤسسة صينية	توفير طواقم لتشغيل أجهزة الحفر

المصدر : الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على وزارة النفط، تاريخ وقائع شركة النفط الوطنية

ونتيجة لتلك الاتفاقيات استطاعت شركة النفط الوطنية من اكتشاف مجموعة من الحقول النفطية

فضلا عن حفر عدد من الابار والتي يوضحها الجدول (3)

الجدول (3) أهم انجازات شركة النفط الوطنية العراقية

التاريخ	الانجاز
1969/10/23	اكتشاف النفط في حقل بزركان
1970/9/22	حفر البئر رقم (2) من حقل الرميطة من قبل الشركة النفط الوطنية
1970/10/25	إنشاء لمعالجة وتفسير المعلومات الزلزالية
1971/2/1	إجراء عمليات المسح الزلزالية في منطقة الحيس
1971/3/6	اكتشاف النفط في حقل أبو غرب
1972/1/9	حفر أول بئر في حقل رطاوي في محافظة البصرة من قبل الشركة
1972/4/11	تأسيس شركة الناقلات العراقية برأس مال قدره خمسون مليون دينار تعود ملكيتها إلى الشركة النفط الوطنية
1972/4/7	شحن الناقل (الرميطة) لأول مرة بنقط الاستثمار الوطني المباشر المنتج من قبل الشركة في شمال الرميطة
1973/4/2	اكتشاف النفط في حقل حميرين وغرب القرنة
1974/2/3	اكتشاف النفط في حقل الفكه
1974/12/5	اكتشاف النفط في حقل ساسات
1975/12/7	اكتشاف النفط في حقل جريشان
1976/2/9	اكتشاف النفط في حقل أبو خيمة (الكونيات المعيقة)
1976/3/13	اكتشاف النفط في حقل حلفاية
1976/6/3	اكتشاف النفط في حقل مجنون
1976/7/9	اكتشاف النفط في خباز
1977/1/21	اكتشاف النفط في حقل راجي
1977/10/3	اكتشاف النفط في حقل جديدة
1978/7/9	اكتشاف النفط في حقل جلايات
1978/11/5	اكتشاف النفط في قرة جوق
1978/12/18	اكتشاف النفط في بداه
1978/12/26	اكتشاف النفط في محافظة الناصرية
1979/11/4	اكتشاف النفط في حقل الأحذب
1980/9/19	اكتشاف النفط في حقل مخمور

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على : وزارة النفط/ تاريخ وقائع شركة النفط الوطنية .

وفي عام 1971 وضعت شركة النفط الوطنية خطة لمشاريعها والتي تهدف من خلالها الى زيادة الطاقة الإنتاجية بمعدل 10% سنوياً وقد شملت هذه الخطة مشاريع لمختلف الأعمال النفطية في مجالات التنقيب والحفر والإنتاج والنقل والتصدير وبالفعل تم إضافة احتياطي مؤكد مقداره (72) مليار برميل الى الاحتياطي النفطي السابق والبالغ (34) مليار برميل⁽¹⁰⁾.

كما قامت وزارة النفط بعد تأسيس شركة الناقلات العراقية بالتعاقد مع اسبانيا لشراء سبع ناقلات حمولة الواحدة (35) ألف طن وبسعر (8.4) مليون دولار للناقلة على ان يدفع 20% من الثمن نقداً والباقي على ثمانية أقساط نصف سنوية لمدة (4) اعوام وبفائدة 6% وقد اثبتت الكوادر الوطنية قدرتها في ادارة وتشغيل الناقلات مما دعى الحكومة العراقية الى شراء (12) ناقلة من اليابان والسويد تبلغ حمولة الناقلة الواحدة (154) ألف طن⁽¹¹⁾.

وخلال عقد السبعينات اخذت الصناعة النفطية تنمو ملحوظا حيث بلغ انتاج النفط العراقي عام 1979 بما يقارب (3.5) مليون برميل بعدما كان (1.5) عام 1970 ليتبوأ العراق المركز الثاني بين اعضاء دول اوبك بعد المملكة العربية السعودية⁽¹²⁾.

الا ان دخول العراق في حرب مع ايران عام (1980-1988) قد ادى الى تدهور الصناعة النفطية في العراق حيث تم تدمير منشآت تصدير النفط ومحطات التحميل ومحطات الضخ وانابيب النقل مما ادى الى انخفاض انتاج النفط العراقي ليصل الى (1,069) مليون برميل عام 1983.

وبعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية عام 1988 كان للكوادر الوطنية دور كبير في تعجيل عملية انتاج وتصدير النفط فقامت وزارة النفط وبجهود وطنية باصلاح الموانئ العراقية على الخليج العربي بعد تطهيرها من الألغام والقطع البحرية الغارقة، وفي عام 1989 وضعت وزارة النفط خطتها لزيادة الانتاج النفطي ليصل الى (6) مليون برميل يوميا بحدود عام 1995 وبدأت الوزارة بتطوير بعض الحقول النفطية مثل (خرماله-خبار-عجيل) واصلاح خطوط الانابيب التي تعرضت للهجمات العسكرية الا ان دخول العراق في حرب الخليج الثانية ضد قوات التحالف بعد اجتياح الكويت حال دون تحقيق ذلك الهدف⁽¹³⁾ .

وبعد سقوط النظام البائد بدأت الحكومة العراقية العمل على جذب الشركات النفطية من اجل اعادة اعمار القطاع النفطي وزيادة انتاجه الذي شكلت ايراداته اكثر من 90% من الايرادات العامة للدولة

وبناءً على ما تقدم نرى ان العراق يمتلك كوادر نفطية قادرة على استثمار ثروته النفطية إلا ان صناعته النفطية، تعاني من التخلف بسبب غياب التقدم التكنولوجي والاعتماد على الآلات والمكانن القديمة، فمتى ما استطاعت الحكومة العراقية توفير الآلات والمكانن الحديثة وزج الكوادر النفطية العراقية في دورات تدريبية خارج العراق أو باستخدام عقود الخدمة الفنية فان أسلوب الاستثمار الوطني المباشر يعتبر أفضل الوسائل لاستثمار الثروة النفطية العراقية.

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

من المعروف ان النفط العراقي قد تم اكتشافه على يد الخبراء الألمان من خلال البعثات التي أرسلتها الحكومة الألمانية في العام 1871 والعام 1901 للتنقيب الفعلي عن النفط العراقي وعلى الرغم من عدم اكتشاف النفط تجارياً إلا ان تلك البعثات أكدت وجود النفط الخام في العراق .

وبعد حدوث الانقلاب الدستوري في تركيا عام 1908 بدأت الجهود الانكليزية تتكشف في سبيل الحصول على امتياز للبحث عن النفط في العراق، وفي سبيل ذلك أسس الانكليز البنك الأهلي التركي برؤوس أموال انكليزية لتمويل مشروعاتهم في تركيا .

وفي عام 1914 أسست الدول الكبرى (ألمانيا وبريطانيا وأمريكا وفيما بعد فرنسا) شركة النفط التركية والتي وضع على عاتقها استغلال الثروة النفطية في العراق، واستمرت هذه الشركة والشركات المنبثقة عنها في استغلال الثروة النفطية العراقية حتى تأميم النفط العراقي في عام 1972 عندما شرعت الحكومة العراقية سيطرتها على ثروتها النفطية .

وبعد سقوط النظام البائد عام 2003 نشرت تقارير عن مراكز البحث الأمريكية والتي تنادي بإيقاف سيطرة الدولة على الثروات النفطية العراقية ودعوة شركات النفط الأجنبية لغرض استثمار تلك الثروة استثماراً مباشراً بحجة فشل الحكومات العراقية المتعاقبة في تطوير الصناعة النفطية في العراق . كما ان شركات النفط الأجنبية بما تملكه من تقدم تكنولوجي قادرة على زيادة إنتاج النفط العراقي وبالتالي زيادة عوائده النفطية التي تمثل العمود الفقري للاقتصاد العراقي .

إلا ان للباحثين نظرة أخرى للاستثمار الأجنبي، فكما رأينا سابقاً ان الشركات الأجنبية كانت تسيطر على الصناعة النفطية في العراق منذ اكتشافه تجارياً عام 1927 وحتى تأميم النفط العراقي، وخلال هذه الفترة أخذت الشركات تعبر عن مصالح دولها الأم من خلال أنماط الاستثمار التي جاءت بها لاستغلال الثروة النفطية العراقية مستغلة بذلك ضعف الحكومات العراقية بل ان هذه الشركات وضعت إنتاج النفط العراقي يتحدد وفقاً لرغبة حكوماتها، فمثلاً ان بريطانيا كانت تفضل تنمية إنتاج النفط الإيراني بدلاً من النفط العراقي وذلك لأن مساهمة بريطانيا في شركة نفط الانكلو - فارسية اكبر من مساهمة بريطانيا في شركة نفط العراق (شركة النفط التركية سابقاً) حيث كانت مساهمتها في الأولى تقدر بـ (56%) بينما في الثانية (23,75%) ولذا نرى ان انخفاض إنتاج النفط العراقي خلال السنين الأولى من الحرب العالمية الثانية (1939-1941) كان اكبر من انخفاض إنتاج النفط الإيراني خلال نفس الفترة، حيث بلغ انخفاض إنتاج النفط العراقي حوالي 6% و 21% و 48% على التوالي، بينما بلغ انخفاض إنتاج النفط الإيراني 0,2% و 15% و 23,5%، وبعد عام 1942 بدأت زيادة الإنتاج تظهر في كل من العراق وإيران إلا ان زيادة إنتاج النفط الإيراني كانت اكبر حيث بلغت 66% عن إنتاج عام 1938 بينما كانت زيادة إنتاج النفط العراقي لا تتعدى 9% عن إنتاج عام 1938 وهذا يعني ان تعدد الشركات الأجنبية في استثمار النفط العراقي لم يكن في صالح العراق .

ومن جهة أخرى يتبين أن شركات النفط الأجنبية وفقاً للاستثمار الأجنبي المباشر لا تستطيع العمل في جميع الظروف وخصوصاً ان التاريخ السياسي العراقي يشهد صراعات مستمرة حول السلطة

فمثلاً نلاحظ ان إنتاج العراقي قد توقف توقفاً تاماً خلال عام 1941 بسبب ثورة رشيد عالي الكيلاني ضد الاحتلال الانكليزي كما عزفت بعض الشركات الأجنبية عن الاستثمار في العراق خلال الحرب العراقية الإيرانية .

بل ان بعض الشركات الأجنبية لم تباشر العمل في العراق على الرغم من تعاقد الحكومة العراقية معها خلال فترة التسعينات (فترة العقوبات الاقتصادية) ويوضح الجدول التالي أهم الاتفاقيات التي عقدها الحكومة العراقية مع الشركات الأجنبية خلال تلك الفترة :

الجدول (4) أهم الاتفاقيات التي أجرتها الحكومة العراقية خلال الفترة (1995-2000)

الحقل	الشركة	جنسية الشركة	النفط المخزون مليار برميل	النفط القابل للاستخراج مليار برميل
1- غرب القرنة/2	لوك اويل	روسية	37,5	11,3
2- الأحدب	CNPC	صينية	4,54	0,995
3- نور	شركة النفط السورية	سورية	1,66	0,557

المصدر: عصام الجلي، قراءة في: صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية، ندوة مستقبل العراق، بيروت- لبنان 2005،

وعلى الرغم من ان الحكومة العراقية قد اتفقت مع تلك الشركات على أساس عقود المشاركة كمحاولة منها لجذب تلك الشركات، إلا ان تلك الشركات لم تباشر بالعمل خوفاً من العقوبات الاقتصادية التي يمكن ان تفرض عليها.

ونرى ان حجم الاستثمارات للشركات الأجنبية وفقاً للاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بطبيعة العلاقة القائمة بين الشركات والحكومة العراقية، فمثلاً كان حجم الاستثمار للشركات النفطية العاملة في العراق قبل صدور قانون رقم (80) لسنة 1961 يقدر بحوالي (22.814) مليون دينار إلا ان هذا الحجم من الاستثمارات قد انخفض بعد صدور القانون الى حوالي (4.711) مليون دينار أي ما يقارب خمس حجم الاستثمارات سابقاً.

وكما هو معروف حالياً ان العراق يشهد تطبيق تجربة الديمقراطية وإجراء انتخابات برلمانية كل أربع سنوات، مما يثير مخاوف الشركات الأجنبية حول الاستثمار في العراق بل ان الشركات الأجنبية التي فازت بجولات التراخيص الأولى والثانية لم تدخل جميعها للعراق حتى وقتنا الحاضر بسبب مخاوفها من تشكيك الحكومة العراقية الجديدة بشرعية جولات التراخيص كما يراها احد المسؤولين في وزارة النفط .

ونعتقد ان استخدام أسلوب الاستثمار الأجنبي المباشر لاستثمار الثروة النفطية في العراق يمكن ان يؤدي الى تفتيت شركات النفط الوطنية (شركة نفط الشمال وشركة نفط الجنوب) بالإضافة الى شركة حفر الآبار وشركة المشاريع النفطية وشركة الاستكشاف والتي طالما اعتمدت عليها صناعة النفط العراقية وخصوصاً في فترة العقوبات الاقتصادية .

كما قد يؤدي أسلوب الاستثمار الأجنبي المباشر الى تسريح الكوادر النفطية العراقية من فنيين وإداريين وعمال بسبب اعتماد شركات النفط الأجنبية على كوادرها النفطية فقط، ولذا نعتقد انه من

الأفضل للحكومة العراقية عدم استخدام هذا الأسلوب في استثمار الثروة النفطية بل يمكن للحكومة العراقية الاستفادة من شركات النفط الأجنبية من خلال تدريب الكوادر النفطية وكذلك شراء الآلات والمكائن ذات التقنيات العالية دون المساس بثروتنا النفطية وربط الاقتصاد العراقي بعجلة شركات النفط الأجنبية

رابعاً: الاستثمار المشترك

ويمثل هذا النمط الاستثماري حالة من حالات الاستعانة والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا الأجنبية للمساعدة في توسيع الجانب الاستثماري شريطة أن يشترك الجانب الوطني بالإدارة أو التشغيل أو التمثيل باللجان المشرفة على مختلف الصناعة النفطية، بمعنى أنه يمثل نمطاً استثمارياً هجيناً، من شأنه رفع الطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط العراقي، وعلى هذا الأساس يمكن أن يكون الاستثمار المشترك بصيغة عقود خدمة أو عقود مقاوله.

وتقوم هذه الاستثمارات على أساس إقامة شراكة مابين الدول المنتجة ومؤسساتها الوطنية مع الشركات الأجنبية في الكشف عن النفط واستغلاله استغلالاً مشتركاً، ويكون هنا للدولة صفتين هي صفة مانح العقد وصفة الشريك في المشروع.

وبناءً على ما تقدّم نعتقد أن هذا النوع من الاستثمار هي الحالة المثلى للوضع في العراق باعتبارها مسك العصا من الوسط، إذ ليس من المسوّغ إعطاء الامتيازات النفطية للشركات الأجنبية في الوقت الحاضر وماله من انعكاسات سلبية من حيث تحكّم تلك الشركات بعصب الاقتصاد العراقي وما إلى ذلك من تدخلات سياسية تزيد من حدة مشاكل السياسية النفطية، كذلك فإن جانب الحقيقة يحتم علينا القول بأن الإمكانات الوطنية غير قادرة في الوقت الحاضر او على المدى القريب أو المتوسط في زيادة الإنتاج النفطي الذي نحن في أمس الحاجة له في الوقت الحاضر، وعليه فإن الاستثمار المشترك يعد خياراً كحل وسط لا يعطي العنان إلى الشركات الأجنبية ولا يستغني عنها في نفس الوقت، بمعنى الاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا الأجنبية مع إشراك المؤسسات الوطنية، وهذا له مزايا كثيرة من حيث الاشتراك في الكثير من القرارات الانتاجية والتسويقية فضلاً عن زيادة الطاقة الإنتاجية إلى مستويات الطموح، وتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية لتكون قادرة على استغلال الثروة النفطية بعد خروج الشركات الأجنبية، وحقيقة الأمر أن الحكومة العراقية ماضية في هذا النوع من الاستثمارات عندما أعلنت عن جولات التراخيص الأولى والثانية للتعاقد مع الشركات النفطية العالمية كشركة (British Petroleum) وشركة (Shell) الهولندية وشركة (Cnpc) الصينية وغيرها من الشركات.

خامساً: جولات التراخيص

بعد سقوط النظام السابق عام (2003) سعت الحكومة العراقية الجديدة إلى استثمار الثروة النفطية باعتماد أسلوب استثماري نفطي جديد أطلق عليه جولات التراخيص والتي اختلف الخبراء والمهتمون بشؤون النفط في

تصنيفها ضمن أسلوب عقود الخدمة أو أسلوب المشاركة في الإنتاج، ولذا ارتأى الباحثان استعراض الشروط العامة لعقود الخدمة وعقود المشاركة في الإنتاج ثم استعراض الشروط العامة لجولات التراخيص. لكي يتم التعرف على جولات التراخيص هل هي عقود خدمة أو عقود المشاركة في الإنتاج .

1- الشروط العامة لعقود الخدمة :

أ- يتم التفاوض على العقد بين الشركة الوطنية وبين الشركة الأجنبية حيث تمنح الدولة للشركتين الوطنية والأجنبية حق البحث عن البترول وإنتاجه في منطقته معينة وتمارس الشركة الوطنية حقوق السيادة نيابة عن الدولة.

ب- تتم المباشرة بالتنفيذ الفعلي للاستثمار بعد (6) أشهر من تاريخ توقيع العقد.

ج- يتحمل الشريك الأجنبي كافة الأعباء المالية والمخاطر الناجمة عن الاستثمار وعند اكتشاف البترول تجارياً يسترجع الشريك الأجنبي جميع نفقاته.

د- تتراوح مدة سريان العقد بين (15-45) عاماً

هـ- يحصل الشريك الأجنبي على أرباحه المتفق عليها عينا أو نقداً.

و- تكون الإدارة وعمليات التشغيل مشتركة بين الشريك الأجنبي والشريك الوطني وحسب النسب المتفق عليها .

ز- لا تقل حصة الدولة عن 80% من الأرباح .

ن- وضع حد أعلى لدخل الشريك الأجنبي يخضع بعده الشريك الأجنبي للضرائب حسب قانون الدولة المضيفة .

ي- لا يمكن للشريك الأجنبي استخدام الاحتياطي النفطي كرهين لغرض الاقتراض أو غيره⁽¹⁴⁾.

2- الشروط العامة لعقود المشاركة في الإنتاج :

أ- يتم التفاوض على العقد بين الشركة الوطنية والشركة الأجنبية على أن يشتركان بصورة متكافئة في استثمار الثروة النفطية وفي إدارة عمليات التشغيل.

ب- يتحمل الشريك الأجنبي كافة الأعباء المالية وبعد اكتشاف البترول تجارياً يتحمل الشريك الوطني كافة النفقات .

ت- تتراوح مدة العقد بين 15-25 عاماً .

ث- لا تزيد حصة الدولة المستثمرة على 75% من الأرباح.

ج- يحصل الشريك الأجنبي على نصيبه من الأرباح نقداً أو عينا .

ح- يمكن للشريك الأجنبي أن يستخدم الاحتياطي النفطي كرهين من أجل الحصول على القرض .

خ- يخضع دخل الشريك الأجنبي للضرائب في الدولة المضيفة.

د- بعد إنتاج النفط الخام يتم استقطاع 20% من الإنتاج الإجمالي لصالح الحكومة المضيفة ثم يتم استقطاع ما نسبته 30-40% من المتبقي لصالح الشركات المستثمرة كتعويض عن التكاليف التي أنفقتها الشركة في سبيل إنتاج النفط، أما المتبقي فيتم اقتسامه بين الدولة والشركات الأجنبية وحسب الاتفاق⁽¹⁵⁾ .

3- الشروط العامة لجولات التراخيص:

- أ- تبلغ مدة العقد عشرين عاما قابلة للتتمديد لمدة خمسة أعوام.
- ب- تمثل شركة نفط الجنوب أو شركة نفط الشمال أو شركة نفط ميسان أو أي شركة وطنية تستحدث لاحقا الشريك الوطني .
- ت- يتحمل الشريك الأجنبي كافة الأعباء المالية خلال فترة البحث فإذا لم يتم اكتشاف النفط تجاريا تكون الخسائر على الشريك الأجنبي فقط أما إذا تم اكتشاف النفط تجاريا تتحمل الدولة كافة الأعباء المالية .
- ث- تسترد النفقات التي ينفقها الشريك الأجنبي على شكل دفعات ولمدة خمسة سنوات وبدون فوائد.
- ج- يعتبر الإنتاج الحالي (الأولي) وهو خط الشروع الذي يعتمد عليه في احتساب نصيب الشريك الأجنبي⁽¹⁶⁾.
- ح- يحصل الشريك الأجنبي على نصيبه على شكل مكافأة عن كل برميل إضافي منتج أكثر من خط الشروع .
- خ- ليس من حق الشريك الأجنبي استخدام الاحتياطي النفطي للحقل كرهين من اجل الحصول على القروض .
- د- تكون عملية الإدارة والتشغيل مشتركة بين الشريك الأجنبي و الشريك الوطني على أن تكون حصة الشريك الوطني اكبر من حصة الشريك الأجنبي ،وحسب جولة التراخيص الأولى بلغت حصة الشريك الوطني 85% وحصة الشريك الأجنبي 15% وذلك لان الحقول المستثمرة ضمن هذه الجولة هي حقول منتجة ومطورة، أما ضمن جولة التراخيص الثانية فلم تحدد حصة الشريك الوطني ولكن يبقى الشرط الأساس قائماً .
- ذ- تحدد الدولة حداً أدنى من التكاليف والتي يكون الشريك الأجنبي ملزماً بإنفاقها على الحقل وكما موضح في الجدول (26)⁽¹⁷⁾
- ر- تحصل الحكومة العراقية على مكافأة العقد أو كما يطلق عليها هبة العقد وهذه المكافأة أو الهبة غير قابلة للاسترجاع .
- ز- يمكن للشريك الأجنبي أن يحصل على مكافأته نقداً أو عينا فإذا كان عينا يتم احتساب مكافأته بالسعر الذي يتم به بيع النفط العراقي.
- س- يكون الشريك الأجنبي ملزماً بتدريب الأيدي العاملة العراقية أو إدخالهم في دورات تدريبية خارج البلد .
- ش- بعد انتهاء مدة العقد يكون الشريك الأجنبي ملزماً برفع كافة الأنقاض والنفايات الناجمة عن عملية الاستثمار⁽¹⁸⁾.
- ص- تخضع الأرباح التي يحصل عليها الشريك الأجنبي للضريبة وحسب ما تحدده وزارة المالية العراقية .

ض- يتحمل الشريك الأجنبي كافة النفقات الخاصة بتوفير الأمن والمواد الغذائية وكافة المستلزمات الثانوية الخاصة به على أن تعطى هذه المستلزمات إلى مقاول عراقي سواء كان تابعاً للقطاع العام أو القطاع الخاص.

ط- الشريك الأجنبي ملزم بإجراء عمليات البحث والتنقيب بعد (6) أشهر من تاريخ توقيع العقد.

ظ- الشريك الأجنبي ملزم بزيادة الإنتاج بنسبة 10% بعد ثلاث سنوات من تاريخ توقيع العقد⁽¹⁹⁾.

من خلال الشروط السابقة لعقود الخدمة وعقود المشاركة في الإنتاج وجولات التراخيص نلاحظ إن جولات التراخيص تعتبر عقود خدمة وليست عقود مشاركة في الإنتاج، فالشريك الأجنبي لا يشارك الحكومة العراقية في الإنتاج بل يحصل على نصيبه على شكل مكافأة عن كل برميل إضافي منتج فوق الإنتاج الأولي، كما أنه لا يستخدم الاحتياطي النفطي كرهين من أجل الحصول على القروض، بالإضافة إلى إن الشريك الأجنبي لا يشارك الحكومة العراقية في عمليات الإدارة والتشغيل بصورة متكافئة وهو ملزم بدفع هبة العقد للحكومة العراقية، ويوضح الجدول (5) أهم الحقوق والالتزامات المالية والفنية المفروضة على الشريك الأجنبي ضمن جولات التراخيص الأولى والثانية.

الجدول (5) الحقول النفطية والألتزامات الفنية والمالية لجولات التراخيص الأولى والثانية

الحد الأدنى للتزامات المالية للتشريك الأجنبي مليون دولار	مكافأة العقد أو هبة العقد مليون دولار	الانتاج المستهدف مليون برميل يومي	الانتاج الأولي مليون برميل يومي	مكافأة الشركة عن كل برميل إضافي منتج /دولار	النسبة المئوية للشركة من العقد	جنسية الشركة	الشركة المستثمرة	الحقل	الجولة
300	500 قرض	2.850	1.066	2	38	بريطانية	Bp	الرميلة	
					37	الصين	petrochina		
200	100	1.2	0.182775	2	32.81	إيطاليا	Eni	الزبير	جولة التراخيص الأولى
					23.44	أمريكا	occidental		
					18.75	كوريا الشمالية	kogas		
					60	أمريكا	Exxon mobil		
250	100	2.325	0.244	1.90	15	هولندا	shell	غرب القرنة المرحلة الأولى	
					56.25	روسيا	lukoil		
300	150	1.8	0.120	1.15	18.75	نرويج	Stat oil	غرب القرنة المرحلة الثانية	
					45	هولندا	shell		
300	150	1.8	0.175	1.39	30	ماليزيا	petronas	مجنون	
					37.5	الصين	Petro china		
200	150	0.535	0.070	1.40	18.75	ماليزيا	Petronas	حلفايا	
					18.75	فرنسا	total		
150	100	0.230	0.035	1.49	45	ماليزيا	petronas	الغراف	
					30	يابان	japex		
100	100	0.170	0.015	5.5	30	روسيا	Gas prom	بدرة	
					22.5	كوريا الشمالية	kogas		
150	100	0.120	0.030	5	15	تركية	tpao	القيارة	
					7.5	ماليزيا	petronas		
100	100	0.110	0.020	6	75	انغولا	sonangol	نجمة	
					75	انغولا	sonangol		

المصدر : وزارة النفط، دائرة العقود والتراخيص ، القسم القانوني

نلاحظ من خلال الجدول السابق إن جولات التراخيص الأولى والثانية قد شملت (10) حقول نفطية ثلاثة منها ضمن جولة التراخيص الأولى والباقي ضمن جولة التراخيص الثانية، كما نلاحظ إن نسبة الشركات الأجنبية المستثمرة (الشريك الأجنبي) من العقد بلغت 75% أما المتبقي 25% يمثل

نسبة الشريك الوطني من العقد فحقل الرميثة الذي يملك احتياطياً نفطياً مقداره (17) مليار برميل قد تم استثماره من قبل ائتلاف ضم شركتي بريتش بتروليوم (bp) البريطانية ونسبة 38% من العقد وشركة النفط الوطنية الصينية (cnpc) بنسبة 37% من العقد، أما المتبقي وهو 25% يعتبر نصيب الشريك الوطني (شركة نفط الجنوب) وقد بلغت مكافأة الشركاء الثلاث (2) دولار عن كل برميل إضافي منتج بعد الإنتاج الأولي للحقل والبالغ (1.066) مليون برميل يومياً، على أن تخضع هذه المكافأة للضريبة حسب ما تحدده وزارة المالية العراقية كما إن وزارة النفط اشترطت على الشركاء الثلاث إدخال شريك رابع يسمى (المقاول العراقي) مقابل ما يقوم به هذا المقاول من توفير الأمن والمواد الغذائية للعاملين في الشركات بالإضافة إلى كافة المستلزمات الثانوية، أما مكافأة الحكومة العراقية مقابل توقيع العقد فقد تم التنازل عنها مقابل أن يقوم الشريك الأجنبي بتقديم قرض للحكومة العراقية مقداره (500) مليون دولار بدون فوائد ويسدد خلال خمسة سنوات وذلك بسبب الأمانة المالية العالمية وحاجة الحكومة العراقية إلى هذا المبلغ، أما الحد الأدنى للالتزامات المالية الواجب على الشريك الأجنبي إنفاقها على الحقل فقد بلغ (300) مليون دولار.

أما الحقل الثاني ضمن جولة التراخيص الأولى فهو حقل الزبير الذي بلغ احتياطه النفطي (4) مليار برميل وقد تم استثماره من قبل ائتلاف ضم كلاً من شركة (eni) الإيطالية ونسبة (32.81%) من العقد وشركة (occidental) الأمريكية ونسبة (23.44%) من العقد وشركة (kogas) الكورية ونسبة (18.75%) من العقد أما المتبقي من العقد وهو 25% يعتبر نصيب الشريك الوطني (شركة نفط الجنوب) ، وكانت مكافأة الشركات (2) دولار عن كل برميل إضافي منتج بعد الإنتاج الأولي للحقل والبالغ (0.182775) مليون برميل يومياً أما مكافأة الحكومة العراقية على توقيع العقد بلغت (100) مليون دولار، والحد الأدنى للالتزامات المالية للشريك الأجنبي الواجب إنفاقها على الحقل بلغ (200) مليون دولار.

أما الحقل الثالث ضمن جولة التراخيص الأولى فهو حقل غرب القرنة المرحلة الأولى والذي بلغ احتياطه النفطي (8.7) مليار برميل فقد تم استثماره من قبل ائتلاف ضم شركة (Exxon Mobil) الأمريكية والتي بلغت نسبتها من العقد 60% وشركة (shell) الهولندية، بنسبة 15% من العقد أما الشريك الوطني (شركة نفط الجنوب) بلغت نسبتها من العقد 25% وقد بلغت مكافأة الشركات (1.90) دولار عن كل برميل إضافي منتج بعد الإنتاج الأولي للحقل والبالغ (244) ألف برميل يومياً أما مكافأة الحكومة العراقية مقابل توقيع العقد فقد بلغت (100) مليون دولار والحد الأدنى للالتزامات المالية الواجب على الشريك الأجنبي إنفاقها على الحقل بلغ (250) مليون دولار .

أما جولة التراخيص الثانية فقد ضمت أغلب الحقول النفطية غير المطورة وأول هذه الحقول حقل غرب القرنة المرحلة الثانية ذي الاحتياط البالغ (12.9) مليار برميل وقد تم استثماره من قبل ائتلاف شركتي (luk oil) الروسية بنسبة (56.25%) وشركة (stat oil) النرويجية بنسبة (18.75%)، أما الشريك الوطني (شركة نفط الجنوب) فقد كانت نسبته 25% من العقد وقد بلغت مكافأة الشركات (1.15) دولار عن كل برميل إضافي منتج فوق خط الشروع والبالغ (120) ألف برميل يومياً أما

مكافأة الحكومة العراقية على توقيع العقد فقد بلغت (150) مليون دولار أما الحد الأدنى للالتزامات المالية الواجب على الشريك الأجنبي إنفاقها على الحقل فقد بلغ (300) مليون دولار .

أما الحقل الثاني ضمن جولة التراخيص الثانية فهو حقل مجنون البالغ احتياطه النفطي (12.6) مليار برميل، فقد تم استثماره من قبل ائتلاف ضم شركة (shell) الهولندية بنسبة 45% وشركة (petronas) الماليزية بنسبة 30% من العقد والمتبقي 25% حصة الشريك الوطني، أما مكافأة الشركات (1.39) دولار عن كل برميل إضافي منتج بعد الإنتاج الأولي للحقل والبالغ (175) الف برميل أما مكافأة الحكومة العراقية على توقيع العقد بلغت (150) مليون دولار والحد الأدنى للالتزامات المالية الواجب على الشريك الأجنبي إنفاقها على الحقل فقد بلغ (300) مليون دولار .

أما الحقل الثالث ضمن جولة التراخيص الثانية فهو حقل (حلفايا) ذي الاحتياطي البالغ (4.1) مليار برميل، فيتم استثماره من قبل ائتلاف ضم شركة (petrochina) الصينية وبنسبة 37.5% من العقد وشركة (petronas) الماليزية وبنسبة (18,75%) من العقد وشركة (total) الفرنسية وبنسبة (18,75%) من العقد .

وبلغت مكافأة الشركات (1.40) دولار عن كل برميل إضافي منتج بعد الإنتاج الأولي للحقل والبالغ (70000) الف برميل يوميا، أما مكافأة الحكومة العراقية على توقيع العقد بلغت (150) مليون دولار والحد الأدنى للالتزامات المالية الواجب على الشريك الأجنبي إنفاقها على الحقل بلغ (200) مليون دولار .

أما الحقل الرابع ضمن جولة التراخيص الثانية فهو حقل (الغراف) ذي الاحتياطي (0.9) مليار برميل فيتم استثماره من قبل ائتلاف ضم شركة (petronas) الماليزية وبنسبة 45% من العقد وشركة (japex) اليابانية وبنسبة 30% من العقد، وبلغت مكافأة الشركات (1.49) دولار عن كل برميل إضافي منتج بعد الإنتاج الأولي للحقل والبالغ (35000) الف برميل يوميا، أما مكافأة الحكومة العراقية على توقيع العقد بلغت (100) مليون دولار والحد الأدنى للالتزامات المالية للشريك الأجنبي الواجب إنفاقها على الحقل بلغ (150) مليوناً .

أما الحقل الخامس ضمن هذه الجولة فهو حقل (بدرة) والذي يتم استثماره من قبل ائتلاف ضم شركة (gazprom) الروسية بنسبة 30% من العقد وشركة (kogas) الكورية بنسبة 22.5% من العقد وشركة (petronas) الماليزية بنسبة 15% من العقد وشركة (tpao) التركية بنسبة 7.5% من العقد .

وبلغت مكافأة الشركات (5.5) دولار عن كل برميل إضافي منتج بعد الإنتاج الأولي للحقل والبالغ (15000) الف برميل يوميا وبلغ الحد الأدنى للالتزامات المالية الواجب على الشريك الأجنبي إنفاقها على الحقل (100) مليون دولار .

أما الحقل السادس ضمن جولة التراخيص الثانية فهو حقل (القيارة) والذي يتم استثمار من قبل شركة (sonangol) الانغولية وبنسبة 75% من العقد وقد بلغت نسبة مكافأة الشركة (5) دولار عن كل برميل إضافي منتج بعد الإنتاج الأولي للحقل والبالغ (30000) الف برميل يوميا وقد بلغت مكافأة

الحكومة العراقية على توقيع العقد (100) مليون دينار أما الحد الأدنى للالتزامات المالية الواجب على الشريك الأجنبي اتفاقها فقد بلغ (150) مليون دولار .

أما الحقل الأخير ضمن تلك الجولة فهو حقل (نجمة) والذي يتم استثماره من قبل شركة (sonangol) الانغولية وينسبة 75% وقد بلغت مكافأة الشركة المستثمرة في هذا الحقل (6) دولار عن كل برميل إضافي منتج بعد الإنتاج الأولي للحقل والبالغ (20000) ألف برميل يوميا أما مكافأة الحكومة العراقية على توقيع العقد فقد بلغت (100) مليون دولار أما الحد الأدنى للالتزامات المالية الواجب على الشريك الأجنبي اتفاقها على الحقل فقد بلغ (100) مليون دولار.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ إن وزارة النفط كانت موفقة في صياغة شروطها من اجل استثمار الثروة النفطية العراقية، فهي لم تستخدم عقود المشاركة في الإنتاج لاستثمار تلك الثروة كما إن قيامها بإدخال الشريك الوطني ضمن عملية الاستثمار حقق هدفين .

1- الحفاظ على السيادة الوطنية من خلال السيطرة على الموارد الطبيعية الوطنية.

2- زيادة خبرة ومهارة العاملين في القطاع النفطي نتيجة للاحتكاك بالشركات النفطية العالمية.

إلا أن الباحثين يرون أن هنالك بعض نقاط الضعف التي تشوب جولات التراخيص والتي من أهمها ما يأتي:

1- إن وزارة النفط قد وضعت الحقول النفطية العملاقة ضمن جولة التراخيص الأولى، وبالتالي فإن ذلك لا يخلق المنافسة بين الشركات الأجنبية التي تحقق المصلحة الوطنية، بل على العكس فإن ذلك يساعد الشركات على إقامة كارتيل نفطي فيما بينها قد يلزم الحكومة العراقية للخضوع إلى شروطها.

2- إن استخدام وزارة النفط لحجم الإنتاج الحالي (الأولي) كأساس لاحتساب مكافأة الشركات النفطية المستثمرة يعتبر أساساً ضعيفاً وذلك لان حجم الإنتاج الحالي منخفض بسبب تقادم الآلات والمكائن المستخدمة في الإنتاج إضافة إلى استخدام طرق غير جيدة في الإنتاج.

3- قيام وزارة النفط باستلام قرض قدره (500) مليون من اجل توقيع عقد حقل الرميلة بدلاً من الحصول على مكافأة العقد على أن يسدد هذا القرض خلال خمس سنوات، وكان السبب في ذلك هو الأزمة المالية العالمية، ولكن كان الأجدر بوزارة النفط على الأقل أن تجعل فترة سداد القرض فترة طويلة لكي يكون بدل مجازفة للتنازل عن مكافأة العقد .

4- إن إنتاج العراق من النفط الخام حسب جولات التراخيص الأولى والثانية يصل إلى أكثر من (11) مليون برميل يوميا، وبالتالي قد لا تستوعب السوق النفطية هذه الكمية من النفط بالإضافة إلى إن العراق عضو في منظمة أوبك وقد يتطلب إنتاج هذه الكمية خروج العراق من المنظمة خصوصا إذا حددت المنظمة حصة للعراق دون الكمية الممكن إنتاجها ضمن جولات التراخيص .

5- إن زيادة الإنتاج لا تتم إلا بعد ثلاث سنوات من تاريخ توقيع العقد، وتعتبر هذه الفترة طويلة جدا لبلد مثل العراق الذي هو بأمر الحاجة إلى العوائد النفطية من اجل إحداث عملية التنمية .

إن الحد الأدنى للالتزامات المالية للشريك الأجنبي الواجب إنفاقها على الحقول ضمن جولة التراخيص الثانية كانت منخفضة مقارنة مع جولة التراخيص الثانية على الرغم من إن جولة التراخيص الثانية قد شملت حقولاً نفطية غير مطورة وبالتالي فإنها تحتاج إلى تكاليف أعلى لإنفاقها على تلك الحقول.

أما جولة التراخيص الثالثة فقد تضمنت الحقول الغازية فقد والتي بدأت في شهر حزيران لعام 2011 ولغاية شهر أيلول من العام نفسه، وقد تضمنت هذه الجولة ثلاثة حقول غازية وهي حقل عكاظ والذي يقع في محافظة الأنبار، إذ يبلغ طول هذا الحقل 50 كيلو متر وقد تم اكتشافه في عام 1992، ويقدر المخزون الغازي لذلك الحقل بحوالي (5.6) ترليون متر مكعب، ويحتوي على ستة آبار محفورة وفاز بتطوير هذا الحقل ائتلاف يضم شركة توتال (Total) الفرنسية وشركة تيب (TB) التركية للوصول إلى إنتاج الثروة البالغ 400 مليون متر مكعب خلال فترة لا تتجاوز (13) ثلاثة عشر سنة.

أما الحقل الثاني فهو حقل المنصورية الذي يقع في محافظة ديالى والذي تم اكتشافه في عام 1979 والذي يقدر مخزونه (4.5) ترليون متر مكعب قياسي ويبلغ عدد الآبار المحفورة في ذلك الحق أربعة آبار، وفاز بتطوير هذا الحقل ائتلاف شركة الكويت اثيرجي الكويتية وشابو التركية وكوكاز الكورية. أما الحقل الثالث فهو حقل السببة الغازي والذي يقع في محافظة البصرة والذي يبلغ طوله (45) كيلو متر، وقد تم اكتشافه في عام 1968 والطاقة المخزونة المقدرة لذلك الحقل تصل إلى (1.1) ترليون متر مكعب، وفاز بتطوير ذلك الحقل ائتلاف ضم شركة اثيرجي الكويتية وشركة (TPAO)⁽²⁰⁾.

الاستنتاجات

- 1- عدم وجود مسح نفطي حديث لكل الاراضي العراقية للوقوف على الاحتياطات النفطية المؤكدة وبالتالي معرفة كمية النفط التي يمتلكها العراق لتعزيز موقعه في سوق النفط العالمي.
- 2- ان الحروب التي خاضها النظام السابق اثرت سلبا على انتاج وصادرات النفط العراقي نتيجة لتوقف الانتاج في بعض الحقول التي اصبحت مسرحا للعمليات العسكرية اضافة الى توقف العمل في موانئ التصدير في الجنوب ناهيك عن الفترة المظلمة (فترة الحصار الاقتصادي) والتي ابعدت القطاع النفطي العراقي عن مواكبة التقدم التكنولوجي .
- 3- ان الشركات النفطية العراقية غير قادرة على استغلال الثروة النفطية بالشكل الامثل دون اللجوء الى شركات النفط العالمية التي تمتلك رأس المال والتقدم التكنولوجي .
- 4- ان اغلب الاستثمارات المطلوبة في القطاع النفطي تخص قطاع انتاج النفط نظرا لوجود عدد كبير من الحقول النفطية غير المستثمرة ولاسيما ان العراق دون مستوى الانتاج الذي يتلائم مع حجم الثروة النفطية والاحتياطات المؤكدة التي يمتلكها.
- 5- تمتع النفط العراقي بمميزات عديدة كقربه من سطح الارض ووجوده في الاراضي اليابسة مما يؤدي الى انخفاض تكلفة الاستخراج ناهيك ضخامة الاحتياطي مما يجعله محل انظار شركات النفط العالمية.
- 6- انخفاض طاقات التكرير للمصافي العراقية على الرغم من زيادة الطلب على المنتجات النفطية وذلك بسبب تقادم الآلات والمكانن المستخدمة في المصافي اضافة الى عمليات السلب والنهب التي تعرضت لها المصافي العراقية بعد سقوط النظام البائد ناهيك عن العمليات الارهابية التي تتعرض اليها الانابيب الناقلة للنفط الخام الى المصافي.
- 7- ان وزارة النفط تمتلك خبرات إدارية وفنية كفوة ، استطاعت هذه الخبرات قيادة القطاع النفطي بعد تأميمه من أيدي الشركات الأجنبية الا ان الظروف السياسية التي خلقها النظام السابق اصبحت عائق امام هذه الخبرات للسير بالسياسة النفطية على الشكل الامثل.
- 8- على الرغم من بعض المآخذ على جولات التراخيص التي قامت بها وزارة النفط الا انها تعتبر الحل الأمثل في ظل الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها العراق حاليا

التوصيات

- 1- القيام بدراسة دقيقة لكل الحقول النفطية من اجل الوقوف على المشاكل التي تعاني منها تلك الحقول والتي أدت إلى انخفاض إنتاجها .
- 2- العمل على إبعاد السياسة النفطية عن الضغوط السياسية وعدم تسييس القرارات الفنية الخاصة بصناعة النفط .
- 3- التوسع في إنشاء المصافي النفطية لغرض سد الطلب المحلي على المنتجات النفطية .

- 4- الاستفادة من تجارب الدول المصدرة للنفط وخصوصا في تصنيع النفط وتحويله إلى منتجات لتصديرها أو إقامة مصافٍ في الخارج تعمل لحساب الحكومة العراقية لان ذلك يحقق أرباحاً للدولة أكثر من تصدير النفط الخام.
- 5- العمل على تطوير الكوادر النفطية الوطنية من خلال إشراك الكوادر في دورات تدريبية خارج البلد أو العمل على استخدام عقود الخدمة الفنية لغرض الاستفادة من خبرة الدول الأخرى في صناعة النفط .
- 6- العمل وبشكل مكثف على إعادة الأمن وتحقيق الاستقرار السياسي في البلد .
- 7- العمل على مكافحة الفساد في القطاع النفطي ووضع عقوبات صارمة بحق مهربي النفط خارج البلد .
- 8- وضع قانون خاص بالنفط على أن يكون واضحاً وصريحاً ولا يقبل التأويل لأكثر من تفسير لغرض استثمار الثروة النفطية بصورة صحيحة كما يجب مراعاة عدم وجود تضارب بين قانون النفط والغاز وإحكام مواد الدستور الاتحادي .
- 9- إجراء مسوحات نفطية لكافة أراضي البلاد لغرض الوقوف على مقدار الاحتياطي النفطي ومن ثم وضع خطة لبرمجة زيادة الإنتاج بما ينسجم مع ذلك الاحتياطي من جهة والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة من جهة أخرى .
- 10- ضرورة القيام بتوسيع منافذ التصدير سواء عن طريق إنشاء خطوط أنابيب جديدة أو توسيع الأنابيب القائمة لغرض زيادة الطاقة التصديرية للنفط العراقي .
- 11- العمل على توثيق العلاقة والتعاون مع منظمة أوبك من اجل تحقيق الاستقرار في السوق النفطية.
- 12- إعادة تأسيس شركة النفط الوطنية والعمل على استقلالها إدارياً ومالياً وفسح المجال إمامها من خلال وضع بعض الحقوق الكبيرة تحت تصرفها بما تعمل على تطويرها بصورة تدريجية .
- 13- العمل على جذب الخبرات الوطنية الخاصة بشؤون النفط والمهجرة خارج البلد .
- 14- العمل على توفير الحوافز المادية والمعنوية لمنتسبي القطاع النفطي لغرض بذل المزيد من الجهود بما يحقق المصلحة الوطنية.
- 15- تخصيص نسبة من العوائد النفطية لغرض تطوير الصناعة النفطية والعمل على توسيعها بما يحقق الزيادة في الطاقة الإنتاجية.
- 16- زيادة الدعم للقطاع الصناعي بشكل عام والصناعات المرتبطة بالصناعة النفطية بشكل خاص من اجل تحقيق الأهداف التالية
- أ- تخليص الاقتصاد العراقي من احادية المورد وبالتالي بناء اقتصاد يعتمد على قاعدة انتاجية متنوعة .
- ب- تطوير الصناعة النفطية بالاعتماد على الجهود الوطنية .
- ج- توفير فرص العمل وبالتالي تخليص الاقتصاد العراقي من احدى المشكلات التي يعاني منها آلا وهي مشكلة البطالة.

المصادر

1. احمد حسن الهييتي، اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 2000.
2. د. حسين عبد الله، البترول العربي، دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
3. راشد البراوي، حرب البترول في العالم، دار المعرفة، القاهرة، 1968.
4. سعدون حمادي، مذكرات واره في شؤون النفط، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1980.
5. شكري عبد الله، النفط بعد التأمين، وزارة النفط، قسم الاعلام، المسرة للطباعة، بغداد، 1986.
6. طاهر عبد الحق، النفط والاستعمار، مكتبة الخيول للطباعة والنشر، عمان، 2007.
7. د. عصام الجلبي، قراءة في صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية، ندوة مستقبل العراق، بيروت، لبنان، 2005.
8. علي كمال الغندور، النفط والحرب على العراق، دار المسيرة للنشر، عمان، 2007.
9. د. محمد العقاد، النفط العراقي بين الواقع والطموح، مكتبة العلم للطباعة والنشر، بيروت، 2005.
10. د. محمد سلمان حسن، نحو تأمين النفط العراقي، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1967.
11. محمد شاكر شهيد، النفط العراقي رؤى وإصلاح، الفرقان للطباعة والنشر، بيروت، 2006.
12. منى الغواري، فوبيا النفط، دار الوحدة للنشر، بيروت، 2008.
13. منير القاسم، النفط العراقي بين الحرب والسلام، مكتبة الضحى للطباعة والنشر، بيروت، 1995.

- (1) منى الغواري، فوبيا النفط، دار الوحدة للنشر، بيروت، 2008، ص50.
- (2) طاهر عبد الحق، النفط والاستعمار، مكتبة الخيول للطباعة والنشر، عمان، 2007، ص23.
- (3) محمد العقاد، النفط العراقي بين الواقع والطموح، مكتبة العلم للطباعة والنشر، بيروت، 2005، ص62.
- (1) علي كمال الغندور، النفط والحرب على العراق، دار المسيرة للنشر، عمان، 2007، ص54.
- (2) د. عصام الجلبي، قراءة في صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية، ندوة مستقبل العراق، بيروت، لبنان، 2005.

- (1) محمد شاكر شهيد، النفط العراقي رؤى وإصلاح، الفرقان للطباعة والنشر، بيروت، 2006، ص18.
- 7 - د. محمد سلمان حسن، نحو تأمين النفط العراقي، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1967، ص90.
- 8 - د. راشد البراوي، حرب البترول في العالم، القاهرة، دار المعرفة، 1968، ص65.
- 9 - د. احمد حسن الهييتي، اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 2000، ص326.
- 10 - سعدون حمادي، مذكرات واره في شؤون النفط، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1980، ص35-36.
- 11 - المصدر السابق، ص120.
- 12 - شكري عبد الله، النفط بعد التأمين، وزارة النفط، قسم الاعلام، المسرة للطباعة، بغداد، 1986، ص24.
- 13 - منير القاسم، النفط العراقي بين الحرب والسلام، مكتبة الضحى للطباعة والنشر، بيروت، 1995، ص28.
- 14 - د. حسين عبد الله، البترول العربي، دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص104-105.

- 15 - د. احمد حسين الهييتي، اقتصاديات النفط، مصدر سابق، ص100.
- (16) مقابلة شخصية مع السيد فائق الدباس، مسؤول شعبة البحوث، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، وزارة النفط، بتاريخ 2010/4/6.

(¹⁷) مقابلة شخصية مع الدكتور صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي، مدير القسم القانوني، دائرة العقود والتراخيص، وزارة النفط، بتاريخ 2010/4/12.

(¹⁸) مقابلة شخصية مع السيد خالد وليد إحسان، مسؤول شعبة الترجمة، دائرة العقود والتراخيص، وزارة النفط، 2010/4/20.

(¹⁹)¹⁹ مقابلة شخصية مع السيد فراس عبد الأمير، مدير قسم العقود، دائرة العقود والتراخيص، وزارة النفط، بتاريخ 2010/5/5

(²⁰) www.almannara.com